الفصل الرابع

البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية:
سيطرة الشركات على المياه

تعود مشروعات المياه العملاقة في معظم الأحيان بالنفع على ذوي النفوذ في حين تسلب حقوق من لا نفوذ لهم. وحتى عندما يتم تمويل أمثال تلك المشروعات من المال العام، ينحصر المستفيدون منها بصفة رئيسية في شركات الإنشاء والصناعات والمزارعين بغرض الاتجار. وبينما تصاغ الخصخصة خطابيا في انحسار تدخل الدولة وفك قبضتها، إلا أن ما نشهده في الواقع هو ازدياد تدخلها في سياسات إدارة المياه وما يستتبعه من تعطيل تحكم المجتمعات المحلية في مواردها المائية. لقد أدت السياسات التي يفرضها البنك الدولي وكذلك قوانين تحرير التجارة من قبل منظمة التجارة العالمية إلى شيوع ثقافة تجتاح العالم بأسره متمثلة في ظهور «الدول الشركاتية».

obeikandl.com

البنك الدولي: أداة للسيطرة الشركاتية على المياه

لم يقتصر الدور البارز للبنك الدولي على إسهامه فى نشأة مشكلة ندرة المياه وتلوثها فحسب بل إنه يحول الآن تلك الندرة إلى فرص سوقية تفيد منها كبريات شركات المياه، إذ إن لدي البنك الدولي فى الوقت الحاضر التزامات قائمة تقدر بنحو٢٠ مليار دولار تخص مشروعات المياه منها ٤,٨ مليار في مجال المياه والصرف الصحي في الحضر و١,٧ مليار في مشروعات المياه بالريف وكذلك ٥,٤ مليار في مشروعات الري و١,٧ مليار في مشروعات الطاقة المائية و٣ مليارات في المشروعات البيئية المتصلة بالمياه. هذا، وتحصل دول جنوب آسيا على عشرين بالمائة من قروض البنك الدولي المخصصة للمياه.

وجدير بالذكر أن البنك الدولي يقدر السوق المحتملة للمياه بنحو تريليون دولار. وبعد انهيار قيمة الأسهم المستثمرة في مجال التقنية،اعتبرت مجلة «Fortune» أن

obeikandl.com

«بيزنس» المياه يعد أكثر المجالات ربحا للمستثمرين؛ إذ تتوق الشركات العملاقة من أمثال شركة مونسانتو والتي تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية – إلى تلك السوق المربحة. فالشركة تخطط في الوقت الحاضر للدخول في مجال الأعمال التجارية الخاصة بالمياه وتتطلع بلهفة إلى التمويلات المتاحة من قبل الوكالات التنموية:

«نحن نؤمن، أولا، بأن عدم الاستمرارية (سواء ارتبط ذلك بتباين السياسات الرئيسية فيما يخص عدم ديمومة اتجاهات التطور الرئيسية في حجم الموارد أو ارتبط بنوعيتها) هو أمر محتمل الحدوث، خاصة في مجال المياه. هذا، وسوف نحسن من وجهتنا فى تلك الأنشطة لجني المزيد من الأرباح حين يحدث ذلك الانقطاع. ثانيا، نقوم بدراسة خيار إمكان الاستعانة بموارد تمويل غير تقليدية (المنظمات غير الحكومية، البنك الدولي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية،.....إلخ)، والتي يمكننا من خلالها تحجيم مقدار استثماراتنا أو استغلالها كمورد لدعم قدرات أنشطة الأعمال محليا».

إن استخدام البنك الدولي لشروط القروض بهدف خصخصة المياه والاتجار بها يلائم تماما شركة مونسانتو، حيث شرع الاثنان في الحديث عن إمكانية التعاون فيما بينهما. وتتطلع شركة مونسانتو بشغف إلى احتمال عقد شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. وتتوقع منها أن تمدها بالاستثمارات والقدرات والإمكانات المتاحة فعليا . وجدير بالذكر أن ما تعنيه التنمية المستدامة بالنسبة لتلك الشركة يتمثل في تحويل أزمة إيكولوجية ما إلى سوق بغرض الاتجار بالموارد الشحيحة.

هذا، وقد ذهبت شركة مونسانتو إلى أن سوق المياه الآمنة يقدر بمليارات الدولارات. ففي عام ٢٠٠٠، قدرت الاعمال التجارية المتصلة بتزويد المياه الآمنة بنحو٣٠٠ مليون دولار أمريكي في كل من الهند والمكسيك. وتلك هي المبالغ التي يتم إنفاقها من قبل المنظمات غير الحكومية في الوقت الحاضر على مشروعات التنمية ومشروعات الإمداد المحلية للمياه. وتتطلع شركة مونسانتو لضخ تلك التمويلات العامة بهدف إمداد المجتمعات القروية بالمياه. وبما أن الفقراء لا يستطيعون دفع الأموال، فإن الشركة تخطط لابتكار تقنيات غير تقليدية تهدف إلى إقامة علاقات مع الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية، كما تهدف إلى اعتماد آليات تمويلية مبتكرة مثل الإقراض متناهي الصغر.

وجدير بالذكر أن شركة مونسانتو تخطط كذلك لاختراق السوق الهندية للمياه الآمنة من خلال إقامة شركة مساهمة مع شركة Eureka Forbes/TATA والتى تعمل في مجال تنقية المياه وسوف تساعد هذه الشركة شركة مونسانتو في التحكم بأنظمة توصيل المياه وتوزيعها. وتعد هذه الشركة المساهمة مثالية لأنها ستتيح لشركة مونسانتو السيطرة الإدارية المتعلقة بالعمليات المحلية دون أن يكون لها امتيازات قانونية بفعل الظروف المحلية. فضلا عن أنه من المقرر أن تقوم شركة مونسانتو بشراء إحدى الشركات اليابانية التي قامت بتطوير تكنولوجيا التحليل الكهربائي لمعالجة المياه.

وفي عام ١٩٩٩، قامت شركة مونسانتو باقتحام مجال الزراعات المائية بقارة آسيا بغرض تعزيز تقنياتها الزراعية الحيوية والتوسع في مجال تربية الأسماك بها. وتتوقع الشركة أنه بحلول عام ٢٠٠٨ ستبلغ عائداتها مليار دولار أمريكي وسيبلغ الدخل الصافي ٢٦٦ مليونا من خلال استثماراتها في مجال الزراعات المائية. وعلى حين بُرِّر دخول شركة مونسانتو مجال الزراعات المائية وفقا للتنمية المستدامة،إلا أن الزراعات المائية الصناعية تعد غير مستدامة إلى حد كبير. وقد حظرت المحكمة العليا بالهند زراعات الجمبري الصناعية نظرا لعواقبها الكارثية. ولسوء الحظ،تسعى الحكومة لرفع ذلك الحظر نتيجة ضغوط يمارسها لوبي الزراعات المائية. وقد تقدمت هيئة الزراعات المائية بمشروع قانون للبرلمان بهدف إبطال عمل القوانين البيئية المُشرَّعة من أجل حماية السواحل.

الشراكة فيما بين القطاعين الحكومي والخاص: المساعدات الدولية من أجل خصخصة المياه

تندرج مشروعات الخصخصة الممولة من قبل البنك الدولي والوكالات التنموية الأخرى تحت شعار «الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص». وللشعار فاعليته القصوى لما يُعلن عنه فضلا عما ينطوي عليه. إذ إنه يوحي بالمشاركة العامة ومناخ الديمقراطية والمساءلة في حين يُخفي أن ترتيبات الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص عادة ما تقتضي توفير التمويل الحكومي اللازم لخصخصة السلع العامة.

هذا، ويمكن أن تتم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال بناء القدرات وحقل الإدارة (تنفيذ العمليات وإتاحة الخدمات). وقد تكون عقود الإدارة عقودا خدمية قصيرة الأجل تمتد من ستة أشهر إلى ثلاثة أعوام أو عقودا تتراوح آجالها ما بين ثلاثة إلى خمسة أعوام وتقوم الحكومة بتحمل مسئولية الاستثمار ويمكن أن تكون عقودا تتراوح آمادها ما بين خمسة وعشرين إلى ثلاثين عاما. وتقوم جهات الملكية الخاصة بتحمل مسئولية العمليات والصيانة والتوصيل وكذلك الاستثمار كاملة. أما فيما يخص العقود ذات الآجال الأطول فعادة ما ترتبط بالاتفاقيات التي

تتصل بشراء كميات ضخمة من المياه على أن يتم التمويل من قبل الجهات الحكومية كأشبه ما يكون في اتفاقيات شراء الطاقة أثناء خصخصة مواردها.

تزايدت الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص على نحو مضطرد بدعوى اجتذاب رءوس الأموال الخاصة وكبح معدلات التوظيف بالقطاع الحكومي. ويذهب البنك الدولي إلى أنه يلزم توفير ٦٠٠ مليار دولار من أجل الاستثمارات في مشروعات البنية التحتية وفق الافتراض القائل بأن العالم الثالث سوف يلحق بركب زيادة عدد المدن على حساب المناطق الريفية بحلول عام ٢٠٢٥ . بيد أن تلك العملية مثلها في ذلك مثل خصخصة المياه تعد ثمرة لسياسات البنك الدولي لا نتيجة حتمية لها.

وفي الوقت الراهن،تحصل مؤسسات الشراكة فيما بين القطاع الحكومي والخاص بشأن خدمات المياه على مساعدات نقدية تقدر بملايين الدولارات. وتعد تلك المساعدات إعانة للشركات الخاصة التي تسعى جاهدة لإبرام العقود. ففي الهند وحدها هناك ثلاثون مؤسسة على تلك الشاكلة في مجال خدمات المياه. ويستهدف أن تكون الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص فى «بيزنس» المياه عوضا عن توفير خدمات المياه كخدمة ذات صبغة حكومية:

«بادئ ذى بدء، نحن نركز اهتمامنا على التوجه التجاري من خلال الإصلاحات المؤسساتية وإعادة الهيكلة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتمثل الخطوة الأولى في إعادة هيكلة وحدات إدارة المياه والصرف الصحي وفق مفهوم «مراكز الربحية». وبمرور الوقت، فإن مأسسة المنافع من خلال الشركات أو تبني شركات المساهمة المستقلة لإدارة أنظمة المياه والصرف الصحي سيساعد في استقطاب التوجه التجاري المنشود. أما الوجة الآخر فينطوي على الحاجة لتوفير إطار تنظيمي مناسب. ويعتبر الهدف الأساسي من وراء الإصلاح المؤسساتي المنشود هو السعي في سبيل توجه يُعنى بالمصالح التجارية ورغبات المستهلكين فيما يخص إتاحة الخدمات ورفدها. وعلى هذا تتغير النظرة كلية من خدمات حكومية مجانية إلى توجه قوامه المستهلك فى مجال الحصول على الخدمات».

ويعتبر تأكل الحق في المياه من الظواهر ذات الصبغة العالمية. فمنذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، ظهرت إلى حيز الوجود برامج للخصخصة ذات طموح جارف مدعومة من قبل البنك الدولي بكل من الأرجنتين وتشيلي والمكسيك وماليزيا ونيجيريا. كذلك فقد قام البنك الدولي بالترويج لخصخصة أنظمة المياه بالهند. وفي تشيلي قام البنك بفرض شرط للقروض من شأنه ضمان ٣٣٪ من هامش صافي الربح وتوجيهه لشركة Suez Lyonnaise des Eaux.

وجدير بالذكر أن دور الخصخصة لا يقتصر على بخس حق الأفراد في الحصول على المياه بطريقة عادلة وإنما يؤثر كذلك في معيشة من يعمل بالبلديات وأنظمة المياه والصرف الصحي المحلية وحقوقهم في العمل. إن الأنظمة الحكومية في العالم بأسره تقوم بتوظيف ما يتراوح بين خمسة إلى عشرة موظفين لكل ١٠٠٠ من أدوات توصيل المياه. أما شركات القطاع الخاص فتوظف ما يتراوح بين اثنين إلى ثلاثة فقط. وفي معظم المدن الكبيرة بالهند، مازال موظفو البلديات يقاومون فكرة خصخصة المياه وخدمات الصرف.

وجدير بالذكر أن مسوغ تبني نظام الخصخصة يرتكن بالأساس إلى افتراض أن الأداء بشركات القطاع الحكومي غير مرض. إذ يعتبر موظفو القطاع الحكومي عمالة زائدة مسئولة عن قلة إنتاجية الهيئات الحكومية لإدارة المياه. إن الاعتقاد بأن الأداء غير المرضي من جانب القطاع الحكومي مرجعه بالأساس غياب المساءلة بشركاته، نادرا ما يؤخذ بعين الاعتبار.فمن الجلي عدم وجود مؤشر بأن شركات القطاع الخاص لديها قدر أكبر من المساءلة. ففي حقيقة الأمر، يكاد العكس يكون صحيحا. هذا،وفي حين لا تمتلك الخصخصة أية سابقة للنجاح إلا أنها من جهة أخرى تحتفظ بسوابق للمخاطرة أوالفشل. فتلك الشركات عادة ما تحيد عن معايير التشغيل وتمارس الابتزاز عن طريق رفع الأسعار دون أن ينالها أدنى ضرر جراء ما يترتب من عواقب. وفي الأرجنتين، شكلت اثنتان من الشركات الفرنسية الخاصة

العملاقة: Lyonnaise des Eaux وCompanie Generale des Eaux واثنتان من كبريات الشركات البريطانية الخاصة وهما: Thames Water وNorthwest Water مع كبرى الشركات الإسبانية للقطاع الحكومي Canal Isabel II شكلت اتحاداً شركاتيا (كونسورتيوم) بهدف تنفيذ أحد مشروعات خصخصة المياه الممولة من قبل البنك الدولي. وفي العام ١٩٩٣، تم تقليص عدد موظفي شركة Obras Sanitarias de la Nacion OSN التابعة للقطاع الحكومي في بيونس أيريس من ٧٦٠٠ الى ٤٠٠٠ موظف. وقد تم اعتبار حرمان ٣٦٠٠ موظف من عملهم كأهم الإنجازات والمؤشرات الدالة على النجاح. وبينما تواصل معدلات التوظيف في مجال المياه انخفاضها، تأخذ أسعار المياه في الارتفاع. فخلال العام الأول من تطبيق تلك الخطة ارتفعت أسعار المياه بنسبة ١٣,٥٪.

وفي تشيلي أصرت شركة Lyonnaise des Eaux على الحصول على ٣٥٪ من الأرباح. أما في الدار البيضاء فقد شهد المستهلكون ارتفاعا في أسعار المياه وصل إلى ثلاثة أمثال السعر المتعارف عليه. وفي بريطانيا ارتفعت أسعار فواتير المياه والصرف الصحي بنسبة ٦٧٪ في الفترة ما بين ١٩٨٩/١٩٩٠ و١٩٩٤/ ١٩٩٥. هذا، وقد ارتفع معدل قطع الخدمات عن المواطنين بنسبة ١٧٧٪. وفي نيوزيلندا، اندفع المواطنون إلى الشوارع احتجاجا على اعتبار المياه سلعة تجارية. أما في جنوب إفريقيا فقد تم التحكم في إمدادات المياه بمدينة جوهانسبرج من قبل شركة Suez Lyonnaise des Eaux وسرعان ما أصبحت المياه غير آمنة وباهظة التكاليف إضافة إلى تعذر الحصول عليها. وعلى هذا أصبح الآلاف من المواطنين يعانون انقطاع خدمة إمدادهم بالمياه مما أدى إلى انتشار وباء الكوليرا بينهم.

وعلى الرغم من عدم استحسان شعوب العالم بأسره السعي وراء خصخصة المياه إلا أن ذلك السعى يظل محموما لا يهدأ، إذ إن غالبية دول العالم مضطرة لتبني سياسات خصخصة المياه نظرا لما يثقل كاهلها من ديون باهظة. ومن المتعارف عليه أن يطلب كل من البنك وصندوق النقد الدوليين تحرير القيود الإدارية على المياه كجزء

من شروطهما لمنح القروض. هذا،ومن إجمالي أربعين قرضا من قبل صندوق النقد الدولي تم دفعها من خلال مؤسسة التمويل الدولية في عام ٢٠٠٠،اشتمل اثنا عشر قرضا على شروط تضمن الخصخصة الكاملة أوالجزئية لإمدادات المياه وأوجبت كذلك وضع سياسات من شأنها ضمان استرداد كامل التكلفة وإلغاء الدعم. وقد خضعت الحكومات الإفريقية على نحو متزايد للضغوط الممارسة من أجل خصخصة المياه كي تصبح مؤهلة للحصول على القروض. ففي غانا على سبيل المثال أدت سياسات البنك وصندوق النقد الدوليين التي تشترط بيع المياه بسعر السوق إلى دفع الفقراء لإنفاق ما يبلغ ٥٠٪ من دخولهم على شراء المياه.

منظمة التجارة العالمية والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات: الاتجار بمياهنا وبيعها للخارج

تم إبرام الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة لتقوم بإدارة الاقتصاد العالمي جنبا إلى جنب مع البنك وصندوق النقد الدوليين خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. هذا، وقد وضع مؤتمر بريتون وودز الذي عقد في عام ١٩٤٤ إطاراً لتلك المؤسسات والأدوات. وفي عام ١٩٤٨،كان من المقرر لاتفاقية الجات أن تشكل منظمة التجارة العالمية إلا أن الولايات المتحدة الامريكية حالت دون ذلك نظرا لأن قواعد التجارة كانت في صالح الجنوب حينذاك.لذا استمرت الجات كاتفاقية فحسب حتى عام ١٩٩٥ عندما تم إنشاء منظمة التجارة العالمية بناء على الاتفاقيات المبرمة بجولة أوروغواي.

قبل حلول عام ١٩٩٣، كانت اتفاقية الجات تختص بتجارة السلع خارج الحدود الدولية فحسب، إلا أن جولة أوروغواي التي جاءت بعد مفاوضات استمرت من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٣، أدت إلى اتساع مجال التجارة وزيادة صلاحيات اتفاقية الجات من خلال إضافة بنود يمتد نطاقها خارج نطاق السلع والتجارة الدولية؛ إذ تم إقرار بنود جديدة تتصل بمجالات الملكية الفكرية والزراعة والاستثمار. كذلك أصبحت الخدمات خاضعة للتجارة من خلال الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس). ومنذ

إنشاء منظمة التجارة العالمية في العام ١٩٩٥،تم تهيئة المناخ العام لإطلاق سلطاتها بهدف الهيمنة على السياسات الداخلية المحلية واستلاب الموارد العامة.

وبينما يعمل البنك الدولي على الترويج لخصخصة المياه من خلال برامج الإصلاح الهيكلي وشروطها،تعمل منظمة التجارة العالمية على تمكين خصخصة المياه من خلال بنود التجارة الحرة التي تتضمنها اتفاقية الجاتس. تروج الاتفاقية للتجارة الحرة في مجالات الخدمات ومن بينها مجالات إمدادات المياه والغذاء والبيئة والصحة والتعليم والبحث العلمي والاتصالات والنقل. تروج منظمة التجارة العالمية لاتفاقية الجاتس باعتبارها «اتفاقية تحتية» تتشدق بحق البلدان في تحرير التجارة تدريجيا، وتخفيف قبضة الحكومات على مختلف القطاعات بشكل مضطرد. وفي حقيقة الأمر، فإن تلك الاتفاقية لا تحترم الاعتبارات القومية الديمقراطية ولا تخضع للمساءلة وفقا لتلك الاعتبارات إذ تنحي الحكومات في معظم الأحيان خصوصياتها الثقافية جانبا عند إبرام أمثال تلك التعاقدات والاتفاقيات.

إن اتفاقية الجاتس لا تتخطى الرقابة الحكومية فحسب وإنما تسمح للشركات بمقاضاة الدول التي تحظر سياساتها الداخلية اعتماد آلية السوق الحرة بها. فعلى سبيل المثال، مررت الهند مشروع قانون Provision of Panchyats الذى يقر بأن المجتمعات المحلية بالمناطق القبلية تمثل أعلى أشكال السلطة والمرجعية فى الأمور المتعلقة بالثقافة والموارد وحل المنازعات.ولأول مرة منذ استقلال الهند،تم الاعتراف القانوني بالمجتمعات القروية (gram sabha) واعتبارها ضمن الكيانات المجتمعية. وقد احتفظت المجتمعات القروية بعدد من الصلاحيات من بينها حق قبول أى من الخطط أو البرامج التنموية أو رفضها، وتم كذلك إعطاء تلك المجتمعات سلطة منح الأراضي.

وجدير بالذكر أن ذلك المرسوم قد عُنِي باحترام تقاليد الأهالي وهويتهم الحضارية وذلك بتقدير علاقاتهم الموروثة بالموارد الطبيعية في مواطنهم. وكما نص القانون: «سن أى من القوانين المتعلقة بـPanchyats، يجب أن يتوافق ذلك القانون مع

القوانين العرفية والممارسات الدينية والاجتماعية وكذلك الممارسات التقليدية لإدارة الموارد المجتمعية». هذا،ولم يتم الاعتراف بأهمية السيطرة المجتمعية على الموارد باعتبارها ضرورة اقتصادية فحسب،وإنما باعتبارها حجر الزاوية للهوية الحضارية: «فكل من المجتمعات القروية سيكون لديه ما يؤهله لحماية عادات وتقاليد مواطنيه وهويتهم الحضارية ومواردهم وكذا الأعراف الموروثة لحل المنازعات فيما بينهم».

وتتجاهل منظمة التجارة العالمية أمثال تلك الانتصارات التي تم إحرازها بعد جهد جهيد ومنها على سبيل المثال الدستور الهندي. فما اتفاقية الجاتس إلا أداة تعمل من أجل القضاء على سيادة الديمقراطية التى تهفو إليها العديد من المجتمعات. فهي تعمل على تعطيل الإجراءات التي تتخذها الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية إضافة إلى الكيانات غير الحكومية «المنظمات الأهلية»،إذ توضع بنودها بشكل كامل من قبل كبريات الشركات دون أية مشاركة من قبل المنظمات غير الحكومية أوالحكومات المحلية أوالقومية.

منظمة التجارة العالمية واتفاقية الجاتس: بين الحقيقة والخيال:

في السادس عشر من آذار/ مارس عام ٢٠٠١،صاغت منظمة التجارة العالمية دفاعا عن اتفاقية الجاتس في مؤتمر صحفي أطلقت عليه «اتفاقية الجاتس: بين الحقيقة والخيال» وقد ساقت حجة مفادها أن تلك الاتفاقية لم تنتهك حق المواطنين في الحصول على المياه أوخدمات الصحة أوالتعليم ذلك لأنها تستثني «الخدمات التي يتم تقديمها من قِبل الهيئات الحكومية». وأكدت المنظمة أن تلك الاتفاقية لا تجبر أياً من الدول على تحرير الخدمات أوفتح أسواق وأن تلك الدول لديها من الحرية ما يكفل لها وضع ضوابط أكثر إحكاما فيما يخص المستثمرين الأجانب.

بإمعان النظر فيما تدعيه منظمة التجارة العالمية تتكشف لدينا حقيقة الاختلاف بل والتناقض. فبينما يبدو جليا أن اتفاقية الجاتس تستثني «الخدمات المقدمة من قبل الهيئات الحكومية» إلا أنها تشترط كذلك «ألا يتم تقديم مثل تلك الخدمات بغرض تجاري أو على سبيل المنافسة مع جهة أو أكثر من مقدمي الخدمة». وبما

أنه من الصعب صياغة تعريف «للأغراض التجارية» بصورة واضحة فمن الممكن اعتبار أية ضرائب أو رسوم تفرضها الحكومات مشاركة في النشاط التجاري وعلى هذا ستندرج الخدمات الأساسية تحت قائمة التجارة الحرة.كما يمكن كذلك اتهام الحكومات بالدخول في منافسة مع جهة أو أكثر من مقدمي الخدمة؛إذ إن غالبية المجتمعات لديها عدد كبير من مقدمي تلك الخدمات.

يحظر مبدأ «المعاملة القومية» الذي يأتي ضمن بنود اتفاقية الجاتس على الحكومات التمييز بين مقدمي الخدمة الأجانب ونظرائهم من أبناء الوطن حتى ولو كان مقدم الخدمة الوطني غير هادف إلى الربح أما الأجنبي فيتمثل في شركة مياه عملاقة. هذا، ويحظر ذلك المبدأ أيضا على الحكومات أن تطلب من الشركات الأجنبية تشغيل مواطنيها أو تدريبهم أوإدراجهم في مجال الإدارة والملكية. كذلك فليس مسموحا إجبار تلك الشركات على نقل خبراتها التكنولوجية إلى الصناعات المحلية. أما مبدأ «النفاذ إلى الأسواق» فيحظر على الحكومات تحديد أعداد مقدمي الخدمة وقيمة المعاملات التجارية والأصول وأعداد عمليات تشغيل الخدمة وكذلك مقدار ناتج الخدمة.

ظلت خدمات إمداد المياه دائما ضمن أطروحات اتفاقية الجاتس. فعلى سبيل المثال، تتضمن «الخدمات البيئية» في الوقت الراهن خدمات الصرف الصحي والتخلص من النفايات وتنظيف غازات العادم وحماية الطبيعة. وكما هو جلي، فإن المياه تشكل عصب مجال البيئة وما يتصل بها من خدمات. لم يسترع المكان المركزي للمياه وأهميتها في ذلك المجال انتباه منظمة التجارة العالمية فحسب ولكنه أثار اهتمام المجتمع الأوروبي أو الأحرى حكومة الاتحاد الأوروبي فقد جاء في تقرير صدر عن الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٠: «لقد بلغ الإنفاق على الخدمات البيئية ٢٨٠ مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن يصل إلى ٦٤٠ مليار بحلول عام ٢٠١٠ مما يضع ذلك القطاع تقريبا في التصنيف ذاته الذي يضم الصناعات الدوائية وتكنولوجيا المعلومات».

وجدير بالذكر أن المجتمع الأوروبي قد زاد من نطاق (خدمات المياه) لتشمل: (تجميع المياه وتنقيتها وتوزيعها) وكما أوضحت روث كابلان – التحالف من أجل

الديمقراطية- «إن عملية تجميع المياه يمكن أن تشمل استخراجها من المسطحات المائية ونزحها من مصادر المياه الجوفية والطبقات الصخرية». وعلى هذا، فمن الممكن أن يترتب على اقتراحات المجتمع الأوروبي آثار سلبية جسيمة تتهدد حقوق المجتمعات في مواردها المائية. وفي اجتماع الدوحة الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام ٢٠٠١، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج مبدأ تجارة المياه في إحدى فقرات الإعلان الوزاري. إذ أشارت الفقرة المعنية بالتجارة والبيئة إلى تقليص - أو الأحرى - إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات المتصلة بالبيئة أو بمعنى آخر التجارة الحرة في المياه.

اتفاقية جديدة بأطروحة قديمة

إن منظمة التجارة العالمية تشير إلى اتفاقية الجاتس كأولى اتفاقيات الاستثمار متعددة الأطراف. ورغم الرفض الدولي لاتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف (MAI) ما أدى إلى إلغائها-إلا أنه تم إحياء أطروحتها مجددا ضمن اتفاقية الجاتس. وتشبه اتفاقية منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) إلى حد كبير أمثال تلك الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة.إذ تمكنت شركة Metalclad – وهي شركة أمريكية تعمل في مجال التخلص من النفايات- من رفع دعوى قضائية ضد الحكومة المكسيكية استطاعت بموجبها انتزاع ١٧ مليون دولار أمريكي على سبيل التعويض حيث كان قد تم تعليق العمل بالشركة من قبل المسئولين المحليين نظرا لمعالجتها النفايات بطريقة غير آمنة إضافة إلى وجود أماكن التخلص منها بولاية سان لويس بوتوس التى تقع وسط المكسيك مما يعتبر غير آمن من الناحية البيئية. ولسوء الحظ،فإن اتفاقية نافتا تسمح لمثل تلك الشركات بمقاضاة الحكومات بهدف الحصول على تعويضات حال قيام الدولة بتنفيذ قوانين من شأنها مصادرة الأرباح المستقبلية لتلك الشركات. وقد استشهدت شركة Metalclad بذلك المبدأ في الدعوى التى أقامتها ضد الحكومة المكسيكية وقد تم الحكم لصالحها في نهاية المطاف. أما

المعارضة الشديدة التي لقيتها الشركة من قبل المجتمعات المحلية فقد ذهبت أدراج الرياح.

وجدير بالذكر أن الحقوق التجارية لكبريات الشركات التي تمنحها اتفاقيات التجارة من أمثال نافتا والجاتس تنطبق على الملكية الشركاتية للمياه والتحكم بها. إذ تدرج اتفاقية نافتا بجلاء موضوع المياه – إن طبيعية أوصناعية– وكذلك المياه الفوارة ضمن السلع القابلة للاتجار بها. وبطبيعة الحال، كما أورد ميكي كانتور – ممثل التجارة بالولايات المتحدة الأمريكية – في بيان له صدر عام ١٩٩٣: «عندما يتم الاتجار بالمياه واعتبارها سلعة،فإن كل شروط الاتفاقية الخاصة بتنظيم تجارة السلع ستنطبق عليها».

وفي عام ١٩٩٨، رفعت الشركة الأمريكية Sun Belt Water دعوى قضائية ضد الحكومة الكندية مطالبة إياها بتعويض قيمته عشرة مليارات دولار. إذ إن الشركة قد خسرت تعاقدا لتصدير المياه من كندا إلى ولاية كاليفورنيا بسبب الحظر الذي فرضته حكومة مقاطعة كولومبيا البريطانية في عام ١٩٩١. هذا، وقد ادعت الشركة أن ذلك الحظر قد أخل بمبدأ حماية حقوق المستثمر الذى تكفله اتفاقية نافتا . ومازالت القضية قيد المداولة إلى الآن. وما نخلص إليه أنه ينبغي لجميع الحكومات على اختلاف مستوياتها – إن إقليمية أو محلية – الالتزام بقواعد وبنود لم تتفاوض بشأنها أو تبدي أية موافقة عليها. فلم تعد عملية وضع السياسات تتم بأيدى الحكومات المحلية أو الإقليمية، بل أضحت في قبضة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات. وكما قال جاك ليندسي – كبير المديرين التنفيذيين بشركة Water Sun Belt «يرجع الفضل إلى اتفاقية نافتا في جعلنا شركاء فى السياسة القومية للمياه بكندا».

شركات المياه العملاقة

لقد أصبح مجال تجارة المياه من أهم الأعمال التجارية للشركات العالمية التي ترى في تصاعد مشكلة ندرة المياه وازدياد الطلب عليها فرصا لفتح أسواق لا حد لها. هذا، وتعد الشركتان الفرنسيتان Vivendi Environment وSuez Lyonnaise

des Eaux الشركتين الرئيسيتين في ذلك المجال،إذ تمتد نشاطاتهما لأكثر من ١٢٠ دولة. وتعد شركة Vivendi هي الأكثر مبيعا إذ يبلغ اجمالي مبيعاتها ١٧,١ مليار دولار أمريكي أما شركة Suez فقد بلغت عائدات مبيعاتها ٥,١ مليار دولار عام ١٩٩٦. هذا، وتعد شركة Vivendi هي المختصة بمجال « الخدمات البيئية» إذ تعتبر واحدة ضمن عدة شركات تابعة للشركة الأم (Vivendi Universal) وهي منشأة مركبة تعمل في مجالات الإعلام والإتصالات بما في ذلك مجالات التليفزيون والأفلام السينمائية والنشر والموسيقى والإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وتختص شركة Vivendi بمجالات المياه وإدارة النفايات والطاقة والنقل. وفي عام ٢٠٠٠، أبرمت الشركة عقدا قيمته ٤٣ مليون يورو لوضع خطة لمعالجة المخلفات السائلة بمدينة برن السويسرية. هذا، وثمة شركة أخرى مساهمة بجمهورية التشيك تابعة لشركة Vivendi يطلق عليها CTSE. ومن المتوقع أن يبلغ مجمل صافي مبيعاتها ٢٠٠ مليون يورو. أما شركة Onyx التابعة لشركة Vivendi فتمتلك مؤسسة لإدارة المخلفات. هذا، وتقوم شركة Vivendi بتشغيل خدمات المخلفات في عدة بلدان من بينها هونج كونج والبرازيل.

ومن بين شركات المياه العملاقة كذلك شركة Aguas de Barcelona وهى شركة إسبانية تتركز نشاطاتها في أمريكا الجنوبية. وبالمثل تعد الشركات البريطانية Thames Water وBiwater وUnited Utilities من أشهر شركات المياه العملاقة. فقد تأسست شركة Biwater عام ١٩٦٨. وكما هو واضح من اسم الشركة فإنها تعمل في مجال الأعمال التجارية لكل من المياه النظيفة والملوثة. أما شركة Thames فهي مملوكة لشركة RWE التي تعمل في مجال الطاقة الكهربية وتأتي المياه ضمن مجالات استثماراتها.

هذا، ولدى شركتي Biwater وThames العديد من الاستثمارات في دول آسيا وجنوب إفريقيا والأمريكتين. وفي أربعينيات القرن العشرين، امتدت استثمارات شركة Biwater إلى المكسيك والفلبين. وبحلول سبعينياته، تمكنت الشركة من إبرام

عقود بأندونيسيا وهونج كونج والعراق وكينيا ومالاوي. وبحلول عام ١٩٩٢،اتسعت إمبراطورية شركة Biwater لتصل إلى ماليزيا وألمانيا وبولندا. وفي عام ٢٠٠٠، تمكنت الشركة بالتعاون مع إحدى الشركات الهولندية من تدشين شركتها المساهمة والتي أطلق عليها اسم Cascal والتى أبرمت بدورها عقودا بالمملكة المتحدة وتشيلي والفلبين وكازاخستان والمكسيك وجنوب إفريقيا. وتعد شركة General Electric إضافة جديدة لحُمّى الاستيلاء العالمى على المياه،إذ تتعاون تلك الشركة مع البنك الدولي من أجل إنشاء صندوق للاستثمار من شأنه خصخصة موارد الطاقة والمياه على مستوى العالم.

وجدير بالذكر أن خصخصة خدمات المياه تعد أولى الخطوات نحو خصخصة جميع المجالات المتعلقة بها. هذا، وتعد السوق الأمريكية لإمدادات المياه ومعالجتها والتى تقدر بـ ٩٠ مليار دولار أمريكي الأكبر من نوعها على مستوى العالم مما حدا بشركة Vivendi لزيادة حجم استثماراتها على نحو كبير بغرض السيطرة على تلك السوق. وفي آذار/ مارس من عام ١٩٩٩، قامت الشركة بشراء الشركة الأمريكية لمرشحات المياه بأكثر من ٦ مليارات دولار منشئة بذلك أكبر مؤسسة للمياه بشمال أمريكا. ومن المتوقع أن تبلغ عائدات الشركة ١٢ مليار دولار.

وبمجرد ظهور شركات المياه العملاقة على الساحة،ترتفع الأسعار. ففي خليج Sibic بالفلبين قامت شركة Biwater برفع أسعار المياه بمقدار ٤٠٪. أما في فرنسا، فقد ارتفعت رسوم الاستهلاك بمقدار ١٥٠٪ على الرغم من تراجع جودة المياه. إذ كشف تقرير صادر عن الحكومة الفرنسية أن ما يزيد عن ٥,٢ مليون شخص يحصلون على مياه غير صالحة تحتوي على نسبة كبيرة من البكتريا. وفي إنجلترا، ارتفعت أسعار المياه بمقدار ٤٥٠٪ ما أدى إلى زيادة مذهلة في أرباح الشركة بلغت ٦٩٢٪، وقد نتج عن ذلك زيادة كبيرة في مرتبات كبيرى المديرين التنفيذيين بلغت ٧٠٨٪،إلا أن معدل قطع الخدمات ازداد بنسبة ٥٠٪. كما تزايدت أعداد الإصابة بمرض الزحار ثلاثة أمثال ما كانته في السابق ما حدا بالرابطة الطبية البريطانية إلى إدانة خصخصة المياه لما لها من أضرار بالصحة.

وفي عام ١٩٩٨، تعرضت مياه مدينة سيدني الأسترالية للتلوث بمستويات عالية من الجياردیا والكريبتوس بوريديوم وذلك بعد فترة قصيرة من سيطرة شركة Suez Lyonnaise des Eaux عليها. وقد توفي سبعة أشخاص من بينهم طفل جراء إصابتهم بالبكتيريا الأشريكية القولونية بعد قيام معامل A&L بـ Walkerton بمقاطعة أونتاريو الكندية بتولي تحليل المياه بعد خصخصتها. وقد تعاملت الشركة مع نتائج التحليل باعتبارها «ملكية فكرية شديدة الخصوصية» ولم تقم بنشرها. ويعيد ذلك إلى اذهاننا قيام مؤسسة يونيون كارباید بإخفاء معلومات عن تسرب مواد كيماوية من مصنعها للمبيدات بمدينة بوپال الهندية فيما كان الآلاف يموتون جراء ذلك. وفي الأرجنتين، تضاعفت أسعار المياه وتدهورت جودتها بعدما قامت إحدى الشركات التابعة لشركة Suez Lyonnaise des Eaux بشراء شركة Obras Sanitarias de la Nacion للمياه التي تديرها الدولة ما اضطر الشركة إلى إغلاق أبوابها ومغادرة البلاد بعدما أبى المواطنون دفع قيمة فواتير المياه الخاصة بهم.

الظما الأعظم

ثمة شح مفرط فى المياه الصالحة للشرب بالأماكن الصناعية بالمكسيك حتي أن الأطفال والرضع يشربون البيبسي والكوكاكولا عوضا عنها. هذا وتباع منتجات الكوكاكولا بـ ١٩٥ دولة محققة عائدات تبلغ ١٦ مليار دولار أمريكى. وعلي هذا فمن الجلي أن ندرة المياه تعد مصدرا لجني الأرباح للشركات. وقد جاء في تقرير سنوي صدر عن شركة كوكاكولا:-

«يصحو العاملون بشركة الكوكا كولا كل صباح مدركين أن كل فرد من سكان هذا العالم البالغ عددهم ٥,٦ مليار نسمة سيشعر بالظمأ أثناء اليوم. فإذا جعلنا من المستحيل على أولئك الاستغناء عن مشروب الكوكا كولا نكون قد ضمنا النجاح لعدة سنوات مقبلة بحيث يكون انتهاج أية سياسة مغايرة أمراً غير ذي موضوع».

وجدير بالذكر أن شركة كوكا كولا ومثيلاتها تدرك تماما حقيقة أن المياه هى المشروب الوحيد الحقيقي القادر علي إرواء الظمأ؛ لذا تسعي بدأب للاستثمار في

مجال المياه المعبأة. هذا، وقد دشنت شركة كوكا كولا مياه الشرب الخاصة بها عالميا باسم «Bon Aqua» و«Dasani» في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما طرحت شركة بيبسي إنتاجها للمياه تحت اسم «Aquafina». وفي الهند، يطلق علي خط إنتاج المياه الخاص بشركة كوكا كولا اسم «Kinley»، وفضلا عن كوكاكولا وبيبسي، توجد أسماء أخرى عديدة ذائعة الصيت مثل:

Perrier وEvian وNaya وPoland Spring وClearly Canadian وPurely Alaskan.

وفي آذار/ مارس من عام ١٩٩٩ أجري مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية دراسة شملت ١٠٣ من منتجات المياه المعبأة وقد أوضحت النتائج بأن تلك المياه ليست أكثر أمانا من مياه الصنابير. وقد احتوت منتجات إحدي الشركات محل الدراسة علي عنصر الزرنيخ والبكتريا الإشريكية القولونية فيما قامت شركة أخرى بتعبئة مياه الصنابير فحسب. هذا وقد قام مركز أبحاث وتوعية المستهلك بمدينة أحمد أباد بالهند بإجراء دراسة كشفت أن ثلاثة فقط من إجمالي ١٢ ماركة معروفة من المياه المعبأة تنطبق عليها جميع مواصفات التعبئة؛ فما من ماركة تجارية خالية من البكتريا علي الرغم من ادعاء بعض الشركات خلو المياه تماما من الجراثيم والبكتريا بنسبة ١٠٠٪. وقد دفعت مثل هذه الدعاية المغلوطة والمضللة الحكومة الهندية إلى تعديل قانون «حظر غش الأغذية» وذلك بتضمين المياه المعبأة في ذلك القانون.

ويجري الآن التمييز بين المياه المعدنية المستخرجة من الموارد الطبيعية والتي يتم تعبئتها بالقرب من تلك الموارد ومياه الشرب التي تتم معالجتها.

وقد امتدت العواقب الوخيمة للمياه المعبأة لما هو أبعد من ارتفاع أسعارها وعدم أمانها إذ يعد الهدر البيئي الناجم عن صناعة المياه المعبأة تكلفة كبيرة تتسبب فيها تلك الصناعة. فخلال سبعينيات القرن العشرين، تم بيع ٣٠٠ مليون جالون من المياه المعبأة في حاويات بلاستيكية غير قابلة لإعادة التدوير. وبحلول عام ١٩٩٨ تجاوز هذا الرقم ٦ مليارات جالون. هذا وتمثل رائدة شركات المياه المعبأة بالهند (Parle

Bisleri) ٦٠ ٪ من حجم السوق وما زالت تتوسع في أعمالها التجارية التي بدأتها في الأصل بـ٨٣٥ ألف دولار إلا أنها تتطلع الآن إلى ربح قد يصل إلي ٨٢٠٨ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٢.

لدى رئيس شركة «Parle Bisleri» راميش شوهان والمعروف ببارون المياه خطط كبيرة (ينبغي لشركة بيسليري أن تصبح من الشركات العملاقة إذ إنها ما زالت في طور الطفولة؛ إذ يجب أن تفوق مبيعاتها بالهند خلال عامين أو ثلاثة مبيعات شركتي كوكا كولا وبيبسي كولا مجتمعتين). هذا ويتنبأ شوهان بأن «سوق المياه المعبأة ستتفوق علي سوق المشروبات المكربنة في غضون ثلاثة أعوام» وفي الوقت الحالي،تمثل صناعة المياه المعبأة حوالي ١٤ ٪ من صناعة المشروبات الغازية. وتباع زجاجة المياه سعة لتر من إنتاج شركة بيسليري مقابل ٢٠ سنتا أما الزجاجة سعة ٥ لترات فتباع مقابل ٥٢ سنتا. ويتطلع شوهان إلى أن تفوق مبيعات شركته كلا من شركتي كوكا كولا وبيبسي من خلال إبقاء أسعارها منخفضة.

وجدير بالذكر أن السوق الهندية للمياه المعبأة لا تقتصر علي منتجات بيبسي وكوكا كولا وبيسليري، فشركتا Nestle وBritannia تدفعان بمنتجاتهما: Perrier وSan Pellegrino وPrice Life. هذا وتسوق شركة بريطانيا لمنتجها Evian والذي يبلغ سعر الزجاجة منها سعة اللتر الواحد دولارين مما يعادل تقريبا ضعف الحد الأدني للأجر في الساعة. وقد تم الترويج لـ Evian كبديل يفي بمتطلبات الحياة العصرية ومقتضيات الرشاقة. وفي الهندتنفق أكثر من ٥٠٠ عائلة ثرية ما يتراوح بين ٢٠ دولاراً و٢٠٩ دولار شهريا على وجه التقريب علي مياه Evian وتقوم الشركة الأسترالية Auswater Purification Ltd بترويج منتجها Auswater، كذلك، فقد دخلت بعض الشركات الهندية الصغيرة السوق مثل: ترويتي وغانغا وأواسيس وديودربس ومينسكوت وفلوريدا وأكواكوول وهيمالايان. وتمثل تلك الشركات الصغيرة ١٧٪ من حجم السوق.

وتفيد الشركات العالمية إفادة كاملة من زيادة الطلب علي المياه النظيفة – ذلك الطلب الذي أضحى ملحا نتيجة التلوث البيئي. وحتي إذا قامت تلك الشركات بإتاحة

موارد المياه النظيفة والصالحة للشرب للمناطق غير الصناعية وغير الملوثة، إلا أنها تطلق علي مجرد تعبئتها تعبير «تصنيع المياه» وتملك شركة Nestle مصنعا في مدينة سملكا بولاية هاريانا. وفي عام ١٩٩٩، دشنت شركة بيبسي مصنعا لتعبئة مياه أكواڤينا بمدينة روها بولاية ماهاراشترا فضلا عن إقامة مصانع أخرى في كوسي وبازبور وكولكاتا وبانغالور. وتقوم شركة كوكاكولا بتعبئة مياهها «Kinley» بمصانعها بمدن دلهي ومومباي

وبانغالور . وتقدر السوق الهندية للمياه المعبأة بـ ١٠٤,٤ مليون دولار أمريكى بمعدل نمو تصل نسبته إلي ما بين ٥٠ ٪ و٧٠٪ سنويا، وبعبارة أخرى، فمن المتوقع أن يتضاعف معدل إنتاج المياه المعبأة كل عامين. وكذلك، ففيما بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٠ ازدادت مبيعات المياه من ٩٥ مليون لتر إلى ٩٣٢ مليون لتر.

إن التوسع ذا الوتيرة المتسارعة الذي تشهده السوق الهندية للمياه يوازيه إحجام عن ممارسة التقليد الموروث لمنح المياه لكل من يشعر بالظمأ. فعلى امتداد آلاف السنين. كانت المياه تمنح كهبة في الـ (Piyoas) (أسبلة المياه) وعلى جانبي الطرق وفي المعابد والأسواق. وكان يتم تبريد المياه في فصل الصيف في أوان خزفية تعرف بـ ghadas وsurais ثم يتم منحها للظامئين الذين كانوا ينهلون المياه من أكفهم المتضامة إلا أنه تم إحلال العبوات البلاستيكية محل تلك الأواني وهكذا اندثر اقتصاد الهبات لتحل محله سوق المياه،ومن ثم لم يعد حق إرواء الظمأ مكفولاً لجميع المواطنين إذ أصبح حكرا على الأثرياء. هذا،وقد أبدى رئيس الهند أسفه على ذلك الوضع قائلا:

«تسرف الصفوة في استهلاك زجاجات المياه الفوارة بينما لا يجد الفقراء أمامهم سوى النزر اليسير من مياه مشوبة بالطين».

وفي ولاية كيرلا، قامت المنظمات المحلية بتدشين حملة لمقاطعة منتجات الكوكا كولا اعتراضا على كون المياه حكرا على الأثرياء. وجدير بالذكر أن تلك الولاية تشتهر بزراعة جوز الهند. إذ تعني كلمة Kera «جوز الهند» – باللغة الماليالامية. وقد رفع سكان الولاية شعار «وداعا للكوكاكولا ومرحبا بماء جوز الهند». وقد جاءت

تلك الحملة تعبيرا عن سخطهم فضلا عن رغبتهم في تدشين أسواق بديلة. هذا، وقد انخفضت أسعار جوز الهند انخفاضا ملحوظا حينما قامت منظمة التجارة العالمية بإغراق المنطقة بفول الصويا وزيت النخيل. ونظرا لتدني تكلفة جوز الهند ووفرة محصوله، فقد اعتبر حلا مثاليا لمقاومة أية سيطرة عالمية أخرى.

الشركات في مواجهة المواطنين: حروب المياه في بوليفيا:

ربما كان ما حدث في مدينة كوشابامبا ببوليفيا من أشهر الأمثلة التي تصور جشع شركات المياه. ففي تلك البقعة شبه الصحراوية، تعد المياه شحيحة ونفيسة. وفي عام ١٩٩٩، أوصى البنك الدولي بخصخصة الشركة المحلية لإمدادات المياه بكوشابامبا: من خلال توقيع تنازل لشركة International Water التابعة لشركة Bechtel. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه،تم تمرير قانون مياه الشرب والصرف الصحي الذي ألغى الدعم الحكومي مفسحا المجال أمام الخصخصة.

وقد بلغت قيمة فاتورة المياه نحو٢٠ دولارا شهريا في مدينة بلغ الحد الأدنى للأجور بها أقل من ١٠٠ دولار شهريا أي ما يعادل تقريبا تكلفة إطعام أسرة مكونة من ٥ أفراد لمدة أسبوعين. وفي كانون الثاني/ يناير من عام ٢٠٠٠، تم إنشاء «تحالف للمواطنين» أطلق عليه «La Coordinadora de Defensa del Agua y de la Vida» أي «الائتلاف لحماية المياه والحياة». وقد قام الائتلاف بشل الحركة بالمدينة وعزلها لأربعة أيام من خلال تعبئة الجماهير وحشدها.وفي خلال شهر من ذلك، تحركت مسيرة حاشدة ضمت ملايين البوليفيين باتجاه مدينة كوشابامبا معلنة إضراباً عاما حيث تم قطع جميع خطوط المواصلات. ومن وسط الجموع، أصدر المحتجون إعلان كوشابامبا الداعي إلى حماية الحق في المياه الواجب كفالته للجميع.

وقد وعدت الحكومة بخفض الأسعار إلا أنها لم تف بتعهداتها. وفي شباط/ فبراير من عام ٢٠٠٠، نظم الائتلاف مسيرة سلمية للمطالبة بإلغاء قانون مياه الشرب والصرف الصحي وإبطال القوانين التي تدعم الخصخصة وإنهاء جميع التعاقدات الخاصة بالمياه، وطالبت بتمكين المواطنين من المشاركة في مشروع قانون ينظم موارد المياه. إلا أنه تم رفض مطالب المواطنين رفضا قاطعا – تلك المطالب التي كانت سهما

مسددا صوب مصالح المؤسسات. وقد انتقد الائتلاف بشدة مبدأ إنكار الحق في المياه كملكية مجتمعية؛ إذ رفع المحتجون شعارات من أمثال (المياه هبة الله وليست سلعة تجارية) و(المياه هي الحياة).

وفي نيسان/ أبريل من عام ٢٠٠٠، حاولت الحكومة قمع المحتجين وإخماد أصواتهم من خلال إعلان الأحكام العرفية. إذ تم اعتقال النشطاء وقتل المحتجين وفرض الرقابة على وسائل الإعلام. وأخيرا،وفي العاشر من الشهر ذاته انتصر المواطنون إذ غادرت شركتا Aguas del Tunari وBechtel بوليڤيا واضطرت الحكومة لإلغاء قانون خصخصة المياه الذي طالما أثار سخط المواطنين. وقد تم تمكين العمال والمواطنين من إدارة شركة (SEMAPA) للمياه « بما تنوء به من ديون». وفي صيف عام ٢٠٠٠،نظم ائتلاف La Coordinadora جلسات استماع عامة لإرساء هيكل ديمقراطي للإدارة والتخطيط. وقد أخذ المواطنون على عاتقهم مهمة اقتسام المياه بصورة ديمقراطية عادلة إلا أن طغاة المياه ما يزالون يحاولون قدر استطاعتهم إفساد تلك المهمة،إذ قامت شركة Bechtel برفع دعوى قضائية ضد بوليڤيا، وتقوم الحكومة البوليڤية بالتضييق على ناشطي ائتلاف La Coordinadora وتهديدهم.

وقد أثبتت مطالبة مواطني بوليڤيا باسترداد حقوق المياه من أيدي المؤسسات والأسواق أن الخصخصة ليست قدرا لا مفر منه، وأنه من الممكن منع استيلاء المؤسسات على الموارد الحيوية إذا ما توافرت الإرادة الديمقراطية للمواطنين.